الأمم المتحدة

A/56/321

الجمعية العامة

Distr.: General
23 August 2001
Arabic
Original:

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٠٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة: دور المرأة في التنمية

دور المرأة في التنمية: الوصول إلى الموارد المالية: مراعاة المنظور الجنساني

تقرير الأمين العام**

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-٥	٢
ثانيا –	تمويل التنمية: مراعاة المنظور الجنساني	٦-١٦	٢
ثالثا –	صاحبات المشاريع	١٧-٢٢	٤
رابعا –	وصول المرأة إلى الموارد والأدوات المالية	٢٣-٤٥	٥
	ألف – التمويل المصرفي	٣١-٣٣	٧
	باء – الائتمانات الصغيرة جدا	٣٤-٣٩	٨
	جيم – تمويل أسهم رأس المال	٤٠-٤١	٩
	دال – خدمات الادخار والتأمين	٤٢-٤٥	٩
خامسا –	حصول المرأة على المعلومات	٤٦-٤٨	١٠
سادسا –	تمكين المرأة	٤٩-٥٣	١١
سابعا –	الاستنتاجات والتوصيات في مجال السياسة العامة	٥٤-٦٠	١١

* A/56/150.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة إلى أن أجري التنسيق اللازم داخل الإدارة.

270901 260901 01-52035 (A)
0152035

أولا – مقدمة

١ – بموجب القرار ١٧٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، أقرت الجمعية العامة بإسهام المرأة الكبير في مجمل الاقتصاد وأوصت بتكثيف الجهود لتعزيز إشراك المرأة في عملية التنمية. كما حثت الجمعية الحكومات على أن تدرج في خططها الإنمائية الوطنية تدابير لإشراك المرأة كعنصر فاعل وكمستفيد، واستعراض أثر السياسات والبرامج الإنمائية على المرأة. وابتداء من الدورة الثانية والأربعين المعقودة في عام ١٩٨٧، تواصل لبضعة أعوام تقديم تقارير الى الجمعية العامة كل سنتين عن التعبئة الفعلية للمرأة وإشراكها في التنمية.

٢ – ومن التقارير المقدمة مؤخرا ''المسائل المتعلقة بالجنسين في وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتخطيط الإنمائي'' (A/50/399) و ''مراعاة المنظور الجنساني في وضع السياسات الاقتصادية: إطار أولي للعمل'' (A/52/345). أما الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٩ بشأن دور المرأة في التنمية،[١] التي تناولت، من منظور جنساني، موضوع عالم العمل المتغير في سياق العولمة فقد أعِدت وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦١/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يبحث أثر الاتجاهات والسياسات الاقتصادية الراهنة على المرأة. وطلبت كذلك التأكيد خصوصا على الأثر السلبي للحالة الاقتصادية الصعبة على أغلبية البلدان النامية، وبخاصة على حالة المرأة.

٣ – وتم تناول مسألة إشراك المرأة في التنمية في منهاج عمل بيجين[٢] . وأوصي بأن تقوم الحكومات والمجتمع الدولي بتحليل السياسات والبرامج من منظور جنساني، وتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة ووصولها على قدم المساواة إلى الموارد المنتجة، بما في ذلك عمل المرأة لحسابها الخاص وإقامة المشاريع الصغيرة. وأوصي أيضا بتعزيز حصول المرأة على الإئتمانات ورأس المال بشروط مساوية لما يطبق بالنسبة للرجل. وتم تأكيد هذه الطلبات في الدورات المتتالية للجنة وضع المرأة.

٤ – وتم أيضا تناول الحاجة لتحسين وصول المرأة إلى الموارد المنتجة، بما في ذلك الموارد المالية، في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين[٣]. وأكدت الوثيقة ضرورة جعل الخدمات المالية في متناول المرأة وتبسيط الإجراءات لتحقيق مشاركتها بالكامل في عملية التنمية. وفيما بعد، دعا إعلان الألفية (قرار الجمعية العامة ٢/٥٥) إلى تعزيز ''المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض ولحفز التنمية المستدامة فعلا''.

٥ – وستعقد الأمم المتحدة، في عام ٢٠٠٢، مؤتمرا دوليا بشأن تمويل التنمية؛ سيكون الهدف منه هو التقاء صانعي السياسات من كافة أنحاء العالم لمناقشة سبل تعزيز تعبئة الموارد المالية، الخاصة والعامة والمحلية والدولية، وتسخيرها لخدمة أهداف التنمية. وسيركز جدول أعمال هذا المؤتمر على قضايا من قبيل تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والتعاون المالي الدولي لأغراض التنمية عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية؛ والتجارة؛ والدين؛ والقضايا العامة.

ثانيا – تمويل التنمية: مراعاة المنظور الجنساني

٦ – يستتبع تمويل التنمية تعبئة الموارد المحلية والدولية وتخصيصها بفعالية. وللبيئة المؤسسية والسياسات الوطنية – الضريبية والمالية والتجارية – تأثير على قرارات العناصر الفاعلة الاقتصادية، وهي تحدد، في نهاية المطاف، شكل تعبئة الموارد وتخصيصها لأغراض التنمية. وبالتالي فإن المؤسسات

والسياسات، على السواء، لها آثار هامة من الناحية الاجتماعية وفيما يتعلق بالجنسين.

٧ - وأعرب عدد متزايد من المتخصصين في مجالي الاقتصاد والمجتمع عن القلق من أن النهج الضيق والاقتصادي البحت إزاء سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك السياسات المالية، الذي لا يأخذ في الاعتبار آثار هذه السياسات على المجتمع والجنسين، قد يوسع الثغرة القائمة بين الجنسين ويفضي إلى تفاقم التفاوتات الاقتصادية في المجتمع وحرمان الكثيرين من الاستحقاقات في جميع الحالات[٤] . وفضلا عن ذلك، فإن هذا التجاهل للنتائج الاجتماعية لسياسات الاقتصاد الكلي وما يترتب عليها بالنسبة للجنسين له أثر سلبي أوسع نطاقا على عمليات التنمية، يحد من شمولية تلك السياسات ومن طابعها التشاركي واستدامتها، ويجعلها تتجاهل التكاليف الاجتماعية للنمو الاقتصادي، بما في ذلك تدهور ظروف المعيشة واستبعاد عدة فئات اجتماعية.

٨ - والمرأة والرجل عنصران فاعلان في عمليات التنمية ومستفيدان منها. بيد أن المرأة نادرا ما تكون ضمن متخذي القرارات بشأن المسائل المالية على الصعد الوطني أو الدولي أو المحلي. وهذا الأمر ناتج عن انتشار التحيز للرجال المتأصل في القوانين والمؤسسات والعمليات الاقتصادية والسياسية. وكثيرا ما تكون المرأة غير متساوية مع الرجل من حيث الوصول إلى الموارد المالية مثل الائتمانات أو أسهم رأس المال. وفي بعض البلدان، ليس للمرأة حقوق متساوية في الملكية، بما في ذلك الحق في الميراث المتساوي، وهذا بدوره يحرمها من الوصول إلى الائتمانات وملكية الأصول. وليس باستطاعتها أن تقرر بحرية مكان إقامتها أو عملها أو الاشتراك في الأنشطة الاقتصادية بوصفها كائنا مستقلا. وفي جميع أنحاء العالم، يمثل مرتب المرأة العاملة، في المتوسط، ٧٠ الى ٨٠ في المائة مما يتقاضاه الرجل. والمرأة تعمل بأجر وبدون أجر، ولكن إسهاماتها كثيرا ما تظل مطموسة أو مقيدة أو مقدرة بأقل من قيمتها أو غير مأخوذة في الاعتبار.

٩ - وفي الفترات التي تتسم بتقلب الأسواق والبطالة وتدهور الخدمات الاجتماعية، تشهد مسؤوليات المرأة زيادة هائلة. ونتيجة لذلك، تضطر المرأة إلى استنباط استراتيجيات لضمان البقاء، منها تكملة الدخل الذي تفقده الأسرة وتقليل النفقات اليومية عن طريق زيادة العمل بدون أجر (جمع الحطب وإعداد الطعام)، إضافة إلى مسؤولياتها في تقديم الرعاية، ولا سيما للأطفال والمرضى والمسنين. وزيادة عبء عمل المرأة، ولا سيما العمل بدون أجر، تؤثر على عافيتها وتستنفذ بشدة الموارد البشرية المتاحة من أجل التنمية المستدامة. والحد من مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، يفضي الى تقييد إسهامها العام في التنمية.

١٠ - والآثار السلبية لزيادة عبء العمل على عافية المرأة وقدراتها، كثيرا ما يحجبها الصمود المعروف عن المرأة وقت الشدة. وبما أن المصاعب التي تواجهها المرأة غير بادية للعموم، كثيرا ما يتم تجاهلها، وهذا يعطي فكرة خاطئة عن فعالية سياسات الاقتصاد الكلي والاستراتيجيات الإنمائية[٥] . وعند تقييم نتائج سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك السياسات المالية، ينبغي أن يشمل التحليل أثرها على المرأة داخل الأسرة، ولا سيما التغيرات التي تطرأ على ظروف المعيشة وعلى تقسيم العمل بدون أجر بين المرأة والرجل والأطفال.

١١ - وأفضت العولمة أيضا إلى اتساع نطاق القطاع الخاص حيث أتيحت فرص جديدة لتمكين المرأة واضطلاعها بأنشطة تنظيم المشاريع. وفي العقد الماضي، زاد نصيب المرأة من العمالة زيادة كبيرة في جميع أنحاء العالم. كما أن عدد النساء صاحبات المشاريع ما برح يتزايد.

١٢ - والقطاع الخاص- المشاريع الصغيرة والمشاريع الصغرى[٦] ، على وجه الخصوص - هو أقوى أداة لتحقيق النمو العادل في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية[٧] .وتشارك المرأة بشكل متزايد في القطاع الخاص[٨]، بالرغم من أن أكبر عدد من النساء يوجد غالبا في القطاع غير الرسمي[٩] وفي المشاريع الصغيرة والمشاريع الصغرى.

١٣ - وتمثل النساء نسبة هامة ومتزايدة من أصحاب المشاريع التجارية في البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة النمو. والمشاريع التجارية التي تملكها نساء تمثل من رُبع إلى ثُلث مجموع المشاريع التجارية على نطاق العالم. وهناك حاليا ٣٦ في المائة من المشاريع التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية و ٣٣ في المائة في أستراليا، مملوكة لنساء. وفي كثير من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا، تجاوز نمو عدد صاحبات المشاريع بقدر كبير النمو العام في عدد المشاريع الجديدة عموما[١٠].

١٤- وهناك أيضا ما يشير إلى ارتفاع معدل سداد القروض من جانب صاحبات المشاريع فقد أثبتت دراسة أجراها مصرف وستباك الموجود في سيدني (استراليا) أن المرأة موثوق بها أكثر من الرجل بنسبة ٥٠ في المائة من حيث سداد الديون، مما يجعل الزبائن الإناث أكثر أهمية لدى المصارف وقت تباطؤ النمو الاقتصادي[١١]، كما أن معدل سداد النساء للقروض من مؤسسات الائتمانات الصغيرة يساوي أو يفوق معدل سداد الرجال.

١٥- وزيادة عن ذلك، فإن دعم مبادرات المرأة في مجال المشاريع التجارية قد يعود بفوائد أكبر على رفاه أفراد الأسرة مقارنة بدعم مبادرات الرجل. فمما لاشك فيه أن المرأة تنفق من دخلها على رفاه الأسرة، بما في ذلك تعليم الأطفال وتغذيتهم وصحتهم، أكثر مما ينفق الرجل من دخله[١٢].

١٦- وبالنظر إلى الأهمية العملية لتمويل نمو القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية في سياق العولمة، وأهمية دور المرأة في هذه العملية، يركز هذا التقرير على وصول المرأة إلى الموارد المالية، مع مراعاة أدوات مالية مثل التمويل المصرفي والتمويل عن طريق أسهم رأس المال والوفورات وخدمات التأمين. كما يولي التقرير اهتماما خاصا لأثر الوصول إلى الموارد المالية على تمكين المرأة، ومميزات صاحبات المشاريع وحالتهن.

ثالثا - صاحبات المشاريع

١٧ - بالرغم من الزيادة المطردة في عدد المشاريع المملوكة للنساء، يشار باستمرار إلى أن التمويل هو أكبر عقبة تواجه صاحبات المشاريع عند بدء المشروع وعند توسيعه. وتفيد دراسة استقصائية أجراها مركز الأعمال التجارية النسائية بأن تحقيق الأرباح هو الشاغل الرئيسي، يليه تدفق الأموال النقدية وحالة الاقتصاد وتكاليف اليد العاملة[١٠].

١٨ - بيد أن لصاحبات المشاريع في البلدان النامية وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية شواغل بعينها لا تطرح بالنسبة للمرأة في البلدان المتقدمة النمو. فعلى سبيل المثال، يفيد ٧٧ في المائة من صاحبات المشاريع في أفريقيا بأن المشاكل المتعلقة بالهياكل الأساسية (الطرق والجسور والمرافق) ذات أهمية كبيرة أو حاسمة بالنسبة لهن، ويعتبر ٦٨ في المائة أن عدم الاستقرار السياسي هو أحد الشواغل الرئيسية. وفي الاتحاد الروسي، ورد في دراسة استقصائية أجريت في عام ١٩٩٦ بشأن صاحبات المشاريع التجارية أن ٩٠ في المائة منهن اعتبرن السياسات الضريبية مصدر انشغال هام؛ وأشار ٨١ في المائة منهن إلى القوانين التجارية؛

و ٦٦ في المائة إلى عدم استقرار النظام المصرفي؛ و ٥٥ في المائة إلى الفساد[١٠].

١٩ - وهناك عدة اعتبارات تحدو بالمرأة لأن تنظم مشروعا. فربما قررت أن تنشئ مشروعا تعمل فيه لبعض الوقت أو تتفرغ له بدلا من البطالة. وهذا شائع بصفة خاصة في البلدان النامية. كما يمكن أن تصبح المرأة صاحبة مشروع كبديل عن أصناف العمالة الرسمية المتاحة لها. وينظم هؤلاء النساء بشكل متزايد مشاريع في القطاعات غير التقليدية، مثل النقل والاتصالات، والمالية والعقارات، وما إلى ذلك. وفي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، هناك ما يدل على وجود نسبة متزايدة من النساء في هذه القطاعات ذات النمو الكبير. وختاما، قد تختار المرأة أن تصبح صاحبة مشروع لأن العمل في القطاع الرسمي لا يتمشى تماما مع مسؤولياتها الأسرية. وهؤلاء النساء، يسعين، عن طريق إنشاء مشاريعن الخاصة، إلى تحقيق أهدافهن المهنية والاحتفاظ، في الوقت ذاته، بقدر من المرونة لتأدية مسؤولياتهن الأسرية. وتوجد أمثلة على ذلك في استراليا والسويد ونيوزيلندا[١٣] .

٢٠ - وكثير من المشاريع التجارية المملوكة للنساء لها سمات مشتركة. فمعظمها مشاريع صغيرة. وفي جمهورية كوريا، يستعين ما يزيد على ٩٥ في المائة من الشركات المملوكة للنساء بأقل من خمسة أشخاص. وفي المكسيك، يشغِّل زهاء ٩٧ في المائة منها أقل من ١٥ شخصا، وفي كندا يشغِّل ٩٧ في المائة منها أقل من ٥٠ شخصا. وإضافة إلى ذلك، فإن أغلبية الشركات المملوكة للنساء موجودة في قطاع الخدمات: أكثر من ٥٠ في المائة و ٦٠ في المائة و ٨٠ في المائة في الولايات المتحدة واستراليا وكندا، تباعا. وفي السويد، يوجد ما يزيد على ٨٠ في المائة من المشاريع الجديدة المملوكة للنساء في صناعات الخدمات[١٤] . كما أن هذه المشاريع توجد غالبا في قطاعات أقل ربحية - على سبيل المثال، في مجموعة ضيقة من السلع الاستهلاكية (الملابس والمنسوجات والأغذية المجهزة) والمشغولات الحِرَفية.

٢١ - وفي كثير من البلدان، غالبا ما تكون الأعمال التجارية المملوكة للنساء غير مسجلة وتشتغل في القطاع غير الرسمي. وفي كثير من الحالات يتم الإنتاج في المنزل. وتتجه المشاريع المملوكة للنساء إلى الاعتماد بشدة على عمال من أفراد الأسرة (بأجر أو بدون أجر)، ويتم هذا النشاط الاقتصادي إلى جانب المسؤوليات الأسرية، وإلى جانب الزراعة، في المناطق الريفية. وفي كثير من الحالات، تؤدي صاحبة المشروع/العاملة به جميع المهام بنفسها. ومهام التسويق والإدارة كثيرا ما تكون غير متطورة. ويتوقف تصرف المرأة في إيرادات هذا النشاط الاقتصادي على البيئة الاجتماعية والثقافية والقانونية.

٢٢ - وعلاوة على ذلك، فإن المرأة غالبا ما تكون أقل خبرة من الرجل فيما يتصل بالإدارة وتنظيم المشاريع، وملاءتها غير معروفة بنفس القدر لدى المصارف، وهذا كثيرا ما يحد من إمكانات تنظيم المشاريع ونموها. ويبدو أيضا أن المعلومات المتاحة للمرأة عن إمكانات التمويل أقل مما هو متاح للرجل.

رابعا - وصول المرأة إلى الموارد والأدوات المالية

٢٣ - تواجه الأعمال التجارية المملوكة للنساء معوقات من حيث الوصول إلى الائتمانات والتكنولوجيا وخدمات الدعم والأراضي والمعلومات. وكثيرا ما يتقيد بدء المشروع وتوسيعه من جراء مصاعب في الحصول على الأموال، بما في ذلك الائتمانات، في عدة مراحل من دورة حياة الشركة. ويمكن أن تنشأ هذه المشاكل لعدد من الأسباب منها البيئة التجارية العامة لأصحاب المشاريع في بلدان معينة، وحجم المشروع والقطاع الذي تتجه المرأة إلى تنظيمه فيه (مثلا

قطاعات الخدمات وتجارة التجزئة)، وعدم معرفة الإمكانات المالية المتاحة للمرأة أو العوائق القانونية القائمة.

٢٤ - ويشكل حجم المشروع أحد المتغيرات الهامة للحصول على الموارد المالية. فالمشاريع الصغيرة والمشاريع الصغرى لا تتمتع عموما برأس المال الكافي. وهذا عائق أمام احتمال نموها، يجعلها غير مؤهلة لمواجهة المنافسة المحلية والدولية المتزايدة. وأسباب نقص التمويل هي قلة الأصول التي تستخدم كضمان وصغر الاحتياجات من رأس المال. وبما أن التكاليف الثابتة وتكاليف المعاملات التي تستتبعها القروض الصغيرة أبهظ بالنسبة للمصارف، فإن طلبات الحصول على هذه القروض من الأرجح أن ترفض.

٢٥ - وشركات قطاع الخدمات، حيث يوجد عادة أكبر عدد من المشاريع المملوكة للنساء، تعتمد بشدة على رأس المال البشري والمعلومات. وهذه الأصول غير الملموسة يصعب تقديرها واستخدامها كضمان. وعندما لا تكون لصاحب المشروع خبرة سابقة أو ملاءة، فإن التكلفة التي تتكبدها المصارف للحصول على تلك المعلومات قد تفوق عائدات القرض، وخاصة إذا كان حجمه صغيرا نسبيا، وهذا يفضي إلى عدم تخصيص القروض الكافية لمشاريع تتوافر فيها مقومات النجاح.

٢٦ - وفي قطاع الزراعة، يواجه وصول صاحبات المشاريع إلى الموارد المالية معوقات أخرى بسبب طبيعة إنتاج مشاريعهن ذاتها: الإنتاج الدوري، حيث توجد مهلة زمنية بين الاحتياجات إلى التمويل من أجل تحقيق الإنتاج وبين جمع الإيرادات؛ والتقلب الشديد للإيرادات بسبب متغيرات ليست لها صلة بمهارة صاحب المشروع؛ وانخفاض ربحية الإنتاج الزراعي عموما[١٥] .

٢٧ - ومن المعوقات القائمة على نوع الجنس والتي تواجه الوصول إلى الموارد المالية القوانين والسياسات التمييزية والقيم الثقافية والمجتمعية التي تكرس التمييز ضد المرأة. ولا تزال المرأة تواجه التمييز القانوني في كثير من البلدان من حيث مجموعة الحقوق المدنية والاقتصادية التي لها أهمية حاسمة في الاضطلاع بشتى الأنشطة الاقتصادية وتنظيم المشاريع. وفي حالات أخرى، قد لا يميز القانون ضد المرأة، ولكن الممارسات التقليدية والعرفية تفعل ذلك.

٢٨ - وهناك دراسة استقصائية أجرتها مؤخرا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في بلدانها الأعضاء وبعض البلدان الأخرى تسهم في تحقيق فهم أفضل لحالة صاحبات المشاريع[١٦] . وتفيد هذه الدراسة بأن العائق الرئيسي أمام صاحبات المشاريع هو رأس المال المتوافر لهن لبدء المشاريع[١٧] ، والذي يزيد من الحاجة إلى التمويل الخارجي. بيد أن محدودية رأس المال اللازم لبدء المشروع تجعل من الصعب الحصول على التمويل الخارجي نظرا لقلة الموارد المتاحة كضمان. ويبدو أن الحصول على الأموال لتوسيع الشركات الموجودة عائق أقل أهمية. ولم يعتبر المجيبون عن الاستقصاء أن المعوقات القائمة على أساس الجنس شديدة الانتشار.

٢٩ - وخلصت الدراسة الاستقصائية أيضا إلى أن صاحبات المشاريع يساورهن القلق إزاء بيئة الأعمال التجارية. ففي التقييمات التقليدية للائتمانات المصرفية، على سبيل المثال، يجري التركيز عادة على الأداء السابق والحاضر وليس على الاحتمالات في المستقبل، وهو ما يضر بأصحاب المشاريع الجدد. وإضافة إلى ذلك، تعتبر الأغلبية الساحقة من صاحبات المشاريع أن السياسات الحكومية لا تستجيب لاحتياجاتهن بكفاءة وفعالية. وختاما، ارتئي أن تدريب كل من صاحبات المشاريع والعاملين في المؤسسات المالية وتوفير معلومات أفضل عن الأدوات المالية القائمة أمور ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنمو المشاريع التجارية المملوكة للنساء.

٣٠ - وهناك عدة وسائط مالية يحتمل وجودها في السوق أمام صغار المقاولين، ومنهم النساء، ويتوقف ذلك على مستوى نمو الأسواق المالية. ويمكن تصنيف هذه الوسائط إلى فئتين: تمويل القروض، وتمويل أسهم رأس المال. والتمويل من خلال الدين يعني اقتراض الموارد المالية من وسطاء ماليين. وهذا التمويل يشتمل على القروض التي تقدمها المصارف، والتي قد تكون محدودة، والتمويل الصغير الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية والمصارف التجارية المتخصصة، الذي يفضل أن يتوجه إلى صغار المقاولين وفقراء المقاولين[١٨]. وأسهم رأس المال الخاصة هي استثمار يقدم على شكل أسهم غير مسجلة في الشركات الخاصة والعامة. وهي مصدر قوي محتمل لتمويل الأعمال التجارية التي تمتلكها النساء ووسيلة للحصول على الخبرة والتوجيه في مجال المقاولة. أما وسائط التمويل التي تسعى المرأة إليها عموما فهي القروض المصرفية والقروض الحكومية، رغم وجود تنوع أوسع في الوسائط المتاحة.

ألف - التمويل المصرفي

٣١ - يظل التمويل المصرفي التقليدي، رغم ما ذكر أعلاه من عقبات، مصدر التمويل الأكثر شيوعا بالنسبة لمنظمات المشاريع في البلدان المتقدمة النمو. وفي عدة بلدان، أصبحت المصارف مهتمة على نحو متزايد بتوفير الخدمات المالية للنساء. وفي جميع الحالات تقريبا، تجري المصارف أبحاثها المستقلة للتعرف بصورة أفضل على المؤسسات التي تمتلكها النساء، وأدائها بوصفها جهات مقترضة، واحتياجاتها المالية.

٣٢ - ففي أيرلندا، قام مصرف أيرلندا بعدة مبادرات لإدراج قضايا الجنسين وتمهيد الطريق أمام منظمات المشاريع وتيسير حصولهن على التمويل. وفي الولايات المتحدة، سعى عدد من المصارف إلى استهداف المصالح التجارية التي تمتلكها النساء لتكون زبائن لها عن طريق تشكيل تحالفات مع رابطات منظمات المشاريع. وفي استراليا، اتبعت شركة ويست باك Westpac المصرفية نهجا متعددة الفروع لمساعدة منظمات المشاريع. ويتألف هذا النهج من عدد من المبادرات للموظفات ومنظمات المشاريع والشابات اللاتي يحتمل أن يصبحن مقاولات. ويهدف مشروع آخر، هو مشروع منظمات المشاريع، إلى زيادة الإدراك لحاجات التمويل لدى المقاولات الأوروبيات وتحقيق اللقاء بين المؤسسات المالية ومنظمات المشاريع. واتخذ مصرف كندا الملكي نهجا شاملا لخدمة سوق منظمات المشاريع. ويشتمل هذا النهج على برامج تدريبية للموظفات، وتقديم دعم للمؤتمرات والمنظمات التابعة للمرأة في مجال الأعمال التجارية، وتطوير خدمات ائتمانية ومالية متخصصة للمؤسسات التي تمتلكها النساء[١٩]. وأخيرا، يعتزم مصرف فليت بوسطن Fleet Boston بالولايات المتحدة الأمريكية أن ينفق على مدى السنوات الخمس القادمة بليوني دولار لتدريب منظمات المشاريع وتوفير القروض لهن. وهدف المصرف هو مساعدة منظمات المشاريع على التغلب على مشاكلهن المالية وإبراز إسهامهن في الاقتصاد العالمي[١٠].

٣٣ - وفي البلدان النامية، شرع مصرف متروبوليتان لزمبابوي في ناتج جديد - يطلق عليه اسم Metwomen - يقدم قروضا بما يبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار للنساء اللاتي يعتزمن الشروع في أعمال تجارية دون أن يطلب منهن ضمانات. وللحصول على الأموال من Metwomen ، يطلب المصرف الحصول على اقتراح بمشروع وبرنامج للتدفق النقدي. أما بالنسبة لأولئك الذين يعملون أصلا في التجارة، فيقوم المصرف بزيارة للموقع للتثبت من صلاحية العمل التجاري. وعلى الرغم من الجهود المذكورة أعلاه، حصل على قروض تجارية ٣٩ في المائة فقط من نساء الأعمال التجارية، بالمقارنة مع ٥٢ في المائة من رجال الأعمال[١٠].

باء – الائتمانات الصغيرة جدا

٣٤ – هناك في البلدان النامية عقبات في وجه الحصول على الائتمان الرسمي بحيث لا تتاح دوما القروض المصرفية لمنظمات المشاريع. ومؤسسات التمويل الصغير جدا هي أهم مصدر للخدمات المالية بالنسبة لمنظمات المشاريع.

٣٥ – وتستهدف كثير من برامج الائتمان الصغير جدا المرأة بصورة خاصة. فهي تزود المشاريع الصغيرة والمشاريع الصغيرة جدا بقروض صغيرة وأصول مالية أخرى. وهي تقدم غالبا أنشطة للتدريب للمقاولات المرتقبات. وقد أصبحت مشاريع الائتمان الصغير جدا والتمويل الصغير جدا استراتيجيات شائعة للتخفيف من الفقر.

٣٦ – وتساعد استراتيجيات الائتمان الصغير جدا على إزالة العقبات التي تواجهها المرأة عندما تحاول أن تحصل على قرض – كالافتقار إلى الضمان، أو تاريخ الائتمان، أو الخبرة السابقة في مجال المقاولة أو الإدارة. وتعتمد هذه الاستراتيجيات عادة على آليات إقراض الجماعات المتضامنة للتغلب على مشاكل المعلومات، كالاختيار غير الموفق والمجازفة الافتراضية[٢٠]، التي ترتبط بإقراض المقترضين المعرضين للخطر الشديد، بأن تسمح باختيارهما هي للجماعة وجعل كل جماعة مسؤولة على نحو مشترك عن جميع القروض المقدمة إلى أعضائها. واللجوء إلى هذه الحوافز التي توفر الوقت والتكلفة يتيح لمؤسسات التمويل الصغير جدا الوصول إلى كثير من الزبائن الذين لا يستطيعون الحصول على الائتمان في مصرف اعتيادي.

٣٧ – وحتى آب/أغسطس ١٩٩٩، أبلغ ٩٢٥ برنامج للائتمان الصغير جدا أنها وصلت إلى ١٣ مليون فقير في أنحاء العالم. ويمثل هذا زيادة تبلغ ٥٠ في المائة عن الـ ٨ ملايين شخص الذين وصلت إليهم برامج الائتمان الصغير جدا الـ ٦٢٥ في عام ١٩٩٧. غير أن من المقدر أن مؤسسات الائتمان الصغير جدا القائمة تصل إلى أقل من ٢ في المائة من الـ ٥٠٠ مليون مقاول صغير في أنحاء العالم[٢١].

٣٨ – وهناك نقاش مستمر بشأن ما إذا كان التمويل الصغير جدا، الذي يشتمل على جميع الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الصغير جدا، يحدث تغييرا بالنسبة للمشتركين الفقراء، وخصوصا المرأة[٢٢]. وعلى الجانب الإيجابي، هناك حالات عديدة، لا سيما في البرامج التي تستهدف منظمات المشاريع، لنساء استعملن القرض واستثمرنه في أنشطة مدرة للدخل، ومع الزمن ازدادت الإيرادات التي يتحكمن فيها بأنفسهن. وأدى ذلك إلى تمكينهن، وتحسين في الظروف المعيشية لأسرهن، وحتى إلى حالات فاضت فيها آثار ذلك لتصيب نساء أخريات في المجتمع نفسه. غير أن المرأة، في حالات أخرى، استعملت بوصفها مجرد وسيط منخفض التكلفة وموثوق به بين موظفي البرامج وأفراد الأسرة الذكور، وليس لهن سيطرة تذكر أو أي سيطرة على استعمال القروض التي اقترضنها. كذلك هناك حالات، يغلب وقوعها في أفريقيا، حيث استعملت النساء قروضهن لأعمالهن التجارية في المجالات الأنثوية التقليدية – كالتطريز وصنع السلال وما إلى ذلك – باستثمار منخفض وعائدات منخفضة. وأدى ذلك إلى إيرادات منخفضة، وعبء عمل أكبر وضغوط في مجال السداد، ولم يؤد إلى تحسين وضعهن الاقتصادي على نحو ملموس ولا إلى زيادة قدرتهن على المساومة في الأسرة المعيشية.

٣٩ – وقد تم الإقرار بأن برامج الائتمان الصغير جدا يمكن أن تكون استراتيجية صالحة للتخفيف من الفقر، ولكن هذه البرامج تحتاج إلى برمجة وإدارة تراعى فيها الفوارق بين الجنسين من أجل تمكين المرأة. أما حاجة المرأة إلى الموارد المالية التي تتجاوز الائتمان – كتعبئة الادخار والتأمين – فلا تؤخذ غالبا بعين الاعتبار في برامج الائتمان الصغير جدا.

لذلك فمن المهم ألا يتم التركيز فقط على الائتمانات الصغيرة وإهمال مسائل الحصول على الخدمات المالية الأخرى وهدف تحقيق الاستدامة المالية.

جيم – تمويل أسهم رأس المال

٤٠ – هناك شكل آخر لتمويل المشاريع الخاصة هو أسهم رأس المال. ويزداد شيوع هذا الشكل للتمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي تسعى إلى الحصول على تمويل خارجي، حينما تصبح أسواق رأس المال أكثر تقدما وكفاءة في مجال تيسير تدفق الأموال من المستثمرين الخاصين إلى منظمي المشاريع. وبالنظر لطبيعة كثير من المؤسسات التي تملكها امرأة (أي المؤسسات الصغيرة التي تعمل غالبا في قطاع الخدمات) التي ليست لها أصول حقيقية وهي في الغالب معرّضة على نحو أشد للتقلب، يمكن أن يكون رأس المال السهمي وسيلة مناسبة للتمويل. وفضلا عن ذلك، فإن ما يصاحب الاكتتاب في أسهم رأس المال من توجيه وإشراف خاص ومشورة في مجال الإدارة ورصد، يمكن أن يصبح ذا قيمة كبيرة بالنسبة للمرأة التي ليست لديها خبرة سابقة في مجال تنظيم المشاريع. وهذه الوسيلة للتمويل تنمو بسرعة في أمريكا الشمالية وأوروبا، لكن النساء المقاولات، في غالب الأحيان، لا ينتهزن الفرصة ليحققن الاستفادة منها. وفضلا عن العوائق المعتادة التي تتعلق بحجم وقطاع المؤسسات التي تملكها المرأة ومحدودية مشاركة المرأة في القطاع المالي، يبدو أن هناك عقبة أساسية هي افتقار المرأة للمعرفة. وتبين الدراسة الاستقصائية المذكورة أعلاه التي قامت بها منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي أن الثغرات المعرفية لدى منظمات المشاريع هي السبب في انخفاض طلبهن على تمويل أسهم رأس المال[١٣].

٤١ – وقد اتخذت عدة مبادرات جديدة في الولايات المتحدة لسد هذه الثغرات. فصناديق رأس مال المخاطرة، وهي صنف من أصناف تمويل أسهم رأس المال، على سبيل المثال، تبدي اهتماما متزايدا بالأعمال التجارية التي تملكها المرأة وفرص الاستثمار فيها. وبرنامج نقطة الانطلاق ٢٠٠٠، الذي يتزعمه المجلس الوطني للعاملات في ميدان التجارة بالتعاون مع المنظمات التجارية النسائية والشركاء في تكنولوجيا الشركات، هو جزء من مبادرة ترمي إلى التعجيل في حصول المرأة على أسواق رأس المال السهمي بوصفها منظمة للمشاريع ومستثمرة على السواء. وقد صمم لزيادة قنوات الاستثمار المفتوحة أمام منظمات المشاريع وتيسير الاستثمار في المؤسسات التي تقودها المرأة من قِبل المستثمرين في الشركات والمشاريع في أنحاء الولايات المتحدة. وفضلا عن ذلك، أنشئت منذ أوائل التسعينيات عدة صناديق رأسمالية خاصة أو شبه خاصة تركِّز بصورة محددة على منظمات المشاريع[١٣].

دال – خدمات الادخار والتأمين

٤٢ – إن خدمات الادخار والتأمين هي الخدمات المالية التي يقبل عليها معظم الفقراء نظرا لوظيفتها الأساسية في تيسير الاستهلاك. فعندما توجد مؤسسات رسمية للادخار، يبني الفقراء ودائع كي تتراكم لاستعمالها في الاستثمار في المستقبل، والحصول بطريقة أسهل على الائتمان، والتأمين ضد الطوارئ غير المتوقعة. وقد دلت التجربة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء على وجود فرص هائلة للادخار أمام منظمات المشاريع على النطاق الصغير والنطاق الدقيق.

٤٣ – إن تزايد وصول المرأة إلى سوق الادخار يسهم في تحسين حالة منظمات المشاريع. فالمدخرات يمكن أن تمول الاستثمار في المؤسسة مباشرة أو من خلال قوة نفوذها عندما تدخل سوق الائتمانات، بتوفير ضمانات إضافية وتحسين جدارة طالب الائتمان.

٤٤ - وفي ضوء تنوع الظروف الاجتماعية والاقتصادية، يظهر النساء والرجال أنماطا متفاوتة للادخار ضمن الأسرة المعيشية وخارجها. وقد تأتي مدخرات المرأة من التحويلات الآتية من العمال المهاجرين أو من بيع المحاصيل النقدية والمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا. وتتطلب التعبئة الفعالة للمدخرات التي تراعى فيها الفوارق بين الجنسين تفاهما أوسع لأدوار كل من الجنسين واحتياجاتهما والصعوبات التي يواجهانها. والمواد المطبوعة المتاحة عن هذا الموضوع توحي بأن هناك فروقا بين الجنسين في قرارات الادخار وفي المواقف من المخاطرة في الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية على السواء[٢٣]. كما تدل هذه الدراسة على أن الخيارات والصعوبات التي تجدها المرأة تختلف عن تلك التي يجدها الرجل، ولذلك قد يختلف أيضا سلوكهما في مجال الادخار. وتحتج عدة دراسات، لا سيما دراسات جماعات الادخار غير الرسمية في الوسط النسائي في بلدان مختلفة، بأن النزعة العامة للادخار بين النساء أقوى مما عند نظرائهن من الذكور[٢٤].

٤٥ - وتخفق المؤسسات المالية في تزويد النساء الفقيرات بمرافق ادخارية كافية لأنها لا تفهم هؤلاء النساء. فالعاملون في المصارف، على سبيل المثال، يفترضون عادة أن الفائدة التي تدفع على المدخرات ستكون دوما حافزا رئيسيا للناس كي يدخروا. غير أن البيانات المتاحة تدل على أنه بالنسبة لكثير من النساء، لا سيما في الأسر المعيشية الفقيرة، يشكل الأمن على مدخراتهن والحصول على الائتمان إغراءات بالادخار أكثر أهمية. كذلك فإن اهتمامات أخرى كسرية الحسابات وقرب وسهولة الحصول على الأموال المودعة ذات أهمية أيضا[٢٥].

خامسا - حصول المرأة على المعلومات

٤٦ - ينبغي أن تكون منظمة المشاريع مدركة لنطاق الموارد والوسائط المالية المتاحة. وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية لتوفير المعلومات عن النطاق الذي تتاح فيه الموارد والوسائط المالية. وبازدياد المعلومات عن أسواق الائتمان والادخار، تزداد المنافسة فيما بين الجهات التي تقدم الخدمات المالية. كذلك فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقلل من تكلفة حصول المؤسسات المالية على المعلومات عن زبائنها والوصول إليهم. وهكذا تزداد خيارات الزبائن، وتهبط أسعار الخدمات المالية. وفضلا عن ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزيد من عدد المنتجات المتاحة في الأسواق المالية - كالعمل بالبطاقات الذكية والقروض بالحواسيب المركزية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وقد لوحظ أنه حينما تتاح المعلومات للنساء يصبحن أكثر تقبلا للابتكارات المالية.

٤٧ - ويقدم الاستعمال المتزايد لشبكة الإنترنت لأغراض العقود فيما بين الأعمال التجارية والعقود بين الأعمال التجارية والمستهلكين فرصا كبيرة لمنظمات المشاريع لدى تمويل أعمالهن التجارية. وتشعر بعض النساء أن الطلبات المقدمة عبر الحواسيب المركزية قد تكون لها آثار بالنسبة لمنظمات المشاريع بتقليل إمكانية التمييز على أساس الجنس خلال عملية استعراض الطلب. وهناك بعض الأدلة على أن منظمات المشاريع ذكرن وجود نزوع أشد لاستعمال الحاسوب المركزي في الأعمال المصرفية من نزوع نظرائهن من نزوع الذكور[١٣].

٤٨ - غير أنه توجد ثغرة جنسانية داخل الفجوة الرقمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية[٢٦]. فالرجال يشكلون ٨٧ في المائة من مستعملي شبكة الإنترنت في إثيوبيا، و ٨٣ في المائة في السنغال، و٧٠ في المائة في الصين، و٦٧ في المائة في فرنسا، و٦٢ في المائة في أمريكا اللاتينية[٢٧]. وحصول

المرأة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما زال محدودا جدا. فعدم الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يزيد من بعد المرأة عن الموارد المالية وفرص الأعمال التجارية. والمطلوب هو الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي التعليم والتدريب، مع توجيه اهتمام خاص إلى المرأة.

سادسا – تمكين المرأة

٤٩ – ينبغي أن تهدف التنمية الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي إلى تحسين الحالة الاقتصادية للنساء والرجال على السواء. وفيما يتعلق بالمرأة، لا يكفي توفير برامج الائتمانات الصغيرة التي تبغي تحقيق الكفاف. وينبغي أن ينظر إلى برامج الائتمانات الصغيرة ومشاريع الأعمال التجارية الصغيرة بوصفها حافزا لتمكين المرأة ونقلها من الأنشطة الكفافية إلى مشاريع المقاولة الأكثر ثباتا.

٥٠ – إن التمكين يعني أن تعطى المرأة الاستحقاقات والقدرات التي تمكنها من تحسين وضعها وزيادة مشاركتها على جميع المستويات في المجتمع. فعدم حصول المرأة على الموارد المالية، مما يستبعد بعض النساء عن الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يمكن أن يؤدي إلى نزع قدراتهن. وفضلا عن ذلك، فإن الاستبعاد يزيد من فرص تعرضهن للفقر المدقع. ومن المعتقد أن استراتيجيات التمكين يجب أن تتدخل على مستوى الظرف الذي تعيش فيه المرأة، وتؤدي أيضا إلى تحسين وضعها[٢٨].

٥١ – لقد تم الاعتراف بأن توفير الخدمات المالية للمرأة لا يكفي إذا لم تكن استراتيجيات التمكين جزءا متكاملا من أداء الخدمات. وينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية أن تنظر في الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل لحصول المرأة على الخدمات المالية. وإن التعليم والتدريب، لا سيما فيما يتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أساسيان لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والقضاء على الفقر.

٥٢ – يذكر تقرير البنك الدولي عن تشجيع التنمية من خلال تحقيق المساواة الجنسانية في الحقوق والموارد والتعبير[٢٩] أن التنمية الاقتصادية ستفضي في نهاية المطاف إلى مزيد من المساواة بين الجنسين، لكن إيجاد بيئة مؤسسية توفر المساواة في الحقوق والفرص للنساء والرجال واتخاذ إجراءات في مجال السياسة العامة التي تعالج حالات التفاوت المستحكمة ستكون من الشروط الأساسية. وعلى الخصوص، يبين التقرير أن أداء الخدمات يجب أن يصمم بحيث ييسر المساواة في الحصول عليها. وتستطيع مؤسسات الخدمات – ومن بينها المؤسسات المالية – أن تشجع المساواة بين الجنسين في مجال الحصول على الموارد المنتجة إذا كانت مصممة لمراعاة الفروق بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، أدت برامج الإقراض للجماعات التي تستعيض عن رأس المال المادي بالضمانات التقليدية، كرأس المال العقاري أو المالي (وهو ما تفتقر إليه المرأة غالبا)، إلى زيادة قدرة المرأة على الحصول على الائتمانات.

٥٣ – إن تطوير الخدمات المالية التي تخدم المرأة على نطاق واسع سيتطلب تقديم خدمات متكاملة يسهل الحصول عليها في مجال الادخار والتأمين والائتمان، وإدماج المرأة في القيادة والتخطيط وصنع القرار[٣٠].

سابعا – الاستنتاجات والتوصيات في مجال السياسة العامة

٥٤ – لقد ازداد عدد الأعمال التجارية التي تملكها المرأة زيادة ثابتة في أنحاء العالم. فالمشاريع الصغيرة والمشاريع الصغيرة جدا التي تمتلكها المرأة تسهم على نحو متزايد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانها، في سياق التغيرات الحديثة التي أوجدتها العولمة. غير أن إسهامات المرأة محدودة

بالصعوبات التي تواجهها منظمات المشاريع في الحصول على الموارد المالية. لذلك فإن إيجاد آليات مالية متاحة تستجيب لاحتياجات منظمات المشاريع لا بد منه بالنسبة للحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية عموما.

٥٥ - وبغية تشجيع منظمات المشاريع على استكشاف مزيد من ميادين العمل التجاري المربح، خصوصا في المجالات غير التقليدية، ينبغي للحكومات ورابطات المشتغلين بالأعمال الحرة أن تُسهل حصول منظمات المشاريع، الشابات وغير الشابات، على التعليم والتدريب في مجال الأعمال التجارية والإدارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي لها أيضا أن تزود منظمات المشاريع بمعلومات عن ظروف السوق وعن إمكانيات التمويل المتاحة.

٥٦ - وينبغي للحكومات أن تطبق على نحو كامل جميع صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة، كالمادة ١٣ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بشأن تدابير القضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالحق في الحصول على القروض المصرفية والرهانات العقارية وسائر أشكال الائتمان المالي. وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى الفقيرات وغير المثقفات اللاتي يحتجن إلى مساعدة قانونية مناسبة في هذا الصدد.

٥٧ - إن البيانات ، مفصلة حسب الجنس، بشأن التفاوت في الحصول على الموارد المالية، شرط لا بد منه للتوصل إلى صياغة فعالة للسياسة العامة والاحتياجات والتنفيذ وأداء الخدمات. وينبغي أن ترعى الحكومات على نحو منتظم الأبحاث وجمع البيانات عن احتياجات المرأة المالية وتفضيلاتها وحصولها على الخدمات المالية.

٥٨ - وهذه البيانات الشاملة، وآراء المجموعات النسائية والأستاذات ومنظمات المشاريع، إذا تم تقييمها عن طريق التشاور، ينبغي أن تؤخذ في اعتبار الحكومات والبرلمانات لدى صياغة القوانين والأنظمة الجديدة المتعلقة بالحصول على الموارد المالية ولدى تغيير القوانين القائمة التي تتعارض مع مبدأ المساواة بين المرأة والرجل.

٥٩ - وينبغي للحكومات أن تشجع المصارف وغيرها من هيئات الوساطة المالية على ما يلي:

(أ) استكشاف السبل الممكنة للوصول إلى الذين يعيشون في حالة فقر، وخصوصا المرأة، بما في ذلك من خلال الصناديق الدولية للشراكة العامة والخاصة؛

(ب) تصميم خطط للادخار تجتذب الفقراء والفقيرات من النساء بصورة خاصة؛

(ج) الاضطلاع بأبحاث لمعرفة المزيد عن خصائص الأعمال التجارية التي تمتلكها المرأة واحتياجاتها المالية وأدائها؛

(د) العمل على تحقيق المساواة في معاملة الزبونات من النساء، من خلال تقديم تدريب شامل بشأن الوعي الجنساني للموظفين على جميع المستويات، واتاحة تمثيل أفضل للمرأة في مناصب صنع القرار.

٦٠ - وبالنظر إلى التغييرات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، ينبغي فحص جميع جوانب التمويل لأغراض التنمية من منظور جنساني بغية كفالة حصول المرأة على الموارد المالية. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الصعوبات الخاصة التي تواجهها المرأة في الوصول إلى المساواة في حقوق الملكية والحصول على الموارد الإنتاجية والائتمانات والخدمات المالية والحماية الاجتماعية والدعم في مجال الأعمال الحرة. وينبغي للحكومات أن تقوم ، بالتشاور مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بتصميم سياسات وبرامج تراعي الفوارق بين الجنسين على المستويين الصغير والكبير.

الحواشي

(١) الدراسة الاستقصائية لدور المرأة في التنمية: العولمة والجنسان والعمل (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.IV.8).

(٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة د إ - ٣/٢٣ المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، المرفق.

(٤) انظر ''الأبعاد الاجتماعية لسياسات الاقتصاد الكلي''، تقرير اللجنة التنفيذية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (ECESA/4). أنشئت فرقة العمل المعنية بنوع الجنس وتمويل التنمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ضمن هيكل اجتماع لجنة التنسيق الإدارية المشتركة بين الوكالات بشأن المرأة والمساواة بين الجنسين.

(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خيارات للفقراء (نيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد، ٢٠٠١).

(٦) لا تتضمن المقالات المكتوبة أي توافق في الآراء بشأن تعريف المشاريع الصغيرة والمشاريع الصغرى. والمشاريع الصغرى هي عموما كيانات صغيرة جدا، تتألف أحيانا من صاحب المشروع فحسب. أما المشاريع الصغيرة فهي ذات هيكل أكبر ولكنها تظل صغيرة النطاق. ومن بين الهيئات التي أتاحت تعاريف في هذا الصدد البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية.

(٧) على سبيل المثال، كان ٩٩,٧ من المشاريع الخاصة غير الزراعية في مصر يستخدم أقل من ٥٠ عاملا؛ وأغلبية المشاريع لها أقل من ١٠ عمال وكثير منها تستخدم أقل من ٤ أشخاص. وهي تحقق ٨٠ في المائة من النمو الذي يولده القطاع الخاص (The Economist, "Survey of Egypt"، ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩). وفي الولايات المتحدة كانت المشاريع الصغرى التي تستخدم من واحد الى أربعة عمال مصدر ٤٣ في المائة من فرص العمل الجديدة التي أتيحت من عام ١٩٩٠ الى عام ١٩٩٤ (إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة للقروض الصغيرة، واشنطن العاصمة، ٢-٤ شباط/فبراير ١٩٩٧) (A/52/113، المرفق الأول، الصفحة ١٣).

(٨) القطاع الخاص مكون من القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي. والقطاع الخاص الرسمي يتألف عادة من المشاريع التجارية المسجلة. أما القطاع الخاص غير الرسمي فيتألف من الشركات التجارية غير المسجلة.

(٩) الدراسة الاستقصائية لدور المراة في التنمية:العولمة والجنسان والعمل (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.IV.8).

(١٠) انظر مركز الأعمال التجارية النسائية على شبكة الانترنت (www.nfwbo.org أو wbc.org).

(١١) معلومات صادرة عن بلومبيرغ بيزنس نيوز، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

(١٢) انظر مثلا منشور البنك الدولي ''*Engendering Development*'' (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠١)، الصفحتان ١٥٦ و ١٥٧؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ''تقرير التنمية البشرية'' (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٦) الصفحة ٦٩.

(١٣) انظر ''تمويل المشاريع المملوكة للنساء''، ورقة معلومات أساسية قدمت لحلقة العمل الثالثة في المؤتمر الثاني لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن صاحبات المشاريع في المشاريع المتوسطة والمشاريع الصغيرة: تحقيق فوائد العولمة والاقتصاد القائم على المعارف (باريس، ٢٩-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، انظر (www.oecd.org/dsti/sti/industry/smes/act/women2000).

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) انظر ''تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن حالة المرأة الريفية في سياق العولمة'' (٤-٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١؛ أولان باتار، منغوليا) (EGM/RW/2001/Report). وللاطلاع على مناقشة بشأن الائتمانات الريفية، انظر ديبراي راي، ''اقتصاديات التنمية'' (مطبعة جامعة برنستون، ١٩٩٩).

(١٦) ''تمويل المشاريع المملوكة للنساء''، ورقة معلومات أساسية قدمت لحلقة العمل الثالثة في المؤتمر الثاني لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن صاحبات المشاريع في المشاريع المتوسطة والمشاريع الصغيرة: تحقيق فوائد العولمة والاقتصاد القائم على المعارف (باريس، ٢٩-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، انظر (www.oecd.org/dsti/sti/industry/smes/act/women2000).

(١٧) في كثير من البلدان (مثلا، استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية)، تبدأ المرأة تنفيذ مشروعها بأقل من ١٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما يسهم في الاتجاه الى وجود عدد كبير من مشاريع النساء في قطاعات لا تتطلب رأس مال كبير في مرحلة البدء.

(١٨) توجد أيضا أنواع عديدة من أندية الادخار والائتمان المبتكرة وغير الرسمية التي تتجه النساء والرجال على السواء إلى إيجادها فيما بينهم. وللاطلاع على وصف لها، انظر طبعة عام ١٩٩٩ لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم (من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.2.C.1) الفصل السابع. وفي القطاع الريفي، هناك إطار آخر يمكن المرأة من الحصول على الائتمان دون ضمان إضافي هو التعاونيات الزراعية والتعاونيات المدرة للدخل.

(١٩) ”تمويل الأعمال التجارية التي تمتلكها المرأة“ ...

(٢٠) المجازفة الافتراضية والاختيار السيئ يحدثان عندما توجد معلومات غير متناسقة بين الطرفين المتعاقدين: وهما هنا المستقرض والمقرض. وتحدث المجازفة الافتراضية عندما تستطيع المرأة المقترضة أن تتخذ تدابير لصالحها لا لصالح الجهة المقرضة وليس لدى هذه الجهة المقرضة وسيلة لتحري ذلك. ويحدث الاختيار السيئ لأن سعر الغرامة بالنسبة للمقترضين السيئين أخفض من سعرها بالنسبة للمقترضين الجيدين. وهكذا تزداد نسبة المقترضين السيئين في مجموع المقترضين ويزداد لذلك احتمال أن تختار الجهة المقرضة مستقرضا سيئا.

(٢١) انظر Microcredit Summit Campaign (www.microcreditsummit.org.).

(٢٢) Amin Ruhul, Abdul Bayes and Stan Becker, “Microcredit and women's empowerment” in *Journal of Developing Areas*, vol.32, No. 2 (Winter 1998); Linda “Mayoux, Micro-finance and the empowerment of women: a review of the key issnes”. ILO working paper No.23 (www.ilo.org/public/english/employment /finance/papers/mayoux.htm).

(٢٣) Maria Floro “The gender dimensions of the financing for development agenda”. Working paper prepared for the UN Development Fund for human (www.unifem.undp.org/ ffd/ffd-documents).

(٢٤) Cheryl Doss “Women’s bargaining power in household economic decisions: evidence from Ghana”. Staff Paper Series, Department of Applited Economics, University of Minnesota (1996); Monica Forg and Heli Perrett, “Women and crditi”. Paper repared for the FinAFRICA Foundation, Milan. Cooperation and Development seris No. 23 (1991). (www.fdga.org).

(٢٥) ماريا فلورو، المرجع المذكور.

(٢٦) في عام ٢٠٠٣، ستنظر لجنة وضع المرأة في موضوع ”مساهمة المرأة وتمكينها من الوصول إلى وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتأثير هذه الوسائط واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها“ على نحو ما أقرته في برنامج عملها المتعدد السنوات في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦.

(٢٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (نيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد، ٢٠٠١).

(٢٨) Savitri Bisnath and Diane Elson, “Women’s empowement revisited” *in progress of the World's women, 2000*. Published by UNIFEM. (www.unifem.undp.org /progressww/2000.

(٢٩) New York, Oxford University Press, 2001

(٣٠) انظر: ماريا فلورو، المرجع المذكور.